التعددية الحزبية والسياسية في الأردن
الأحزاب الإسلامية أنموذجا

الدكتور عبد الحليم مناع العدوان
جامعة العلوم الإسلامية العالمية عمان – الأردن

الملخص

الأحزاب العقائدية والفكرية تتعدد في توجهاتها واختلاف أيدويولوجياتها وانتماءاتها. فهي تضم الأحزاب الإسلامية والقومية واليسارية. فالتيار الإسلامي تعايش مع النظام الأردني منذ نشأته، واقتصر دوره على المعارضة ولم ينخرط في أية أعمال إرهابية أو تخريبية، وكان يرى أن التعدديه السياسية نظام غربي لا ينطبق مع نظام الشورى. ومع ما أتيح من تعددية حزبية وسياسية عام 1956 وبعد عام 1989 نتيجة ما تعرض له النظام السياسي من تحديات وأزمات داخلية وخارجية، ومحاولة إشراك منظمات المجتمع المدني، بدأت الحركة الإسلامية تأخذ منحى الاشتراك في التعددية الحزبية والسياسية بعد أن أصبح التوسع في مفهوم الشورى حديث المفكرين الإسلاميين وسمة الفكر الإسلامي في الديمقوقراطية البرلمانية والتعددية، والنظر للتعددية السياسية في العمل الإسلامي المعاصر من باب المصلحة الشرعية ومن أمور الحلال، رغم عدم مشاركتها في الحكومات حتى 1989 تاريخ تحول سياستها باتجاه الأخذ بالتعددية السياسية والاشتراك في الحكومات الأردنية. وبدأت بالتعايش مع التيار القومي واليساري، وأصبح التيار الإسلامي يمثل التيار الأوسع انتشاراً والأكثر تأثيراً في الساحة السياسية الأردنية بعد انضمام عدد من الاحزاب الاسلامية الوسطية.

١. أحزاب إسلامية.
٢. التعددية السياسية.
٣. منظمات الجتمع المدني.
٤. العمل الإسلامي المعاصر.
٥. الديموقراطية والشورى.
٦. النظام السياسي .

Abstract

There are many parties in the intellectual and ideological orientations and different ideologies and affiliations .It includes National, Islamic and Leftist parties. Islamism exists in Jordan since its existence . It limited its role on the opposition but did not engage in any acts of terrorism or subversive. Islamism considered the political pluralism as a western system which does not fit the Shura system and with what has been made available from pluralism in 1956. After 1989 as a result of what the political system has been faced of challenges and the external and the internal crisis, as well as an attempt to involve the national community organizations, the Islamic movement began to take turn to participate in the multi- party and political systems. After the expansion of the concept of Shura ,the speech of the Islamic thinkers started to change. The features of the Islamic thought in the parliamentary democracy and pluralism ,and the consideration of the political pluralism in the modern Islamic action started to be as a legitimate thing. Although it did not take part in the governments of Jordan, the Islamic trend began to coexist with the national left trend and became the widespread

trend and the most influential in the political arena of Jordan after the accession of a number of moderate Islamic parties.

1. Islamic Parties
2. Political Pluralism
3. Civil Society Organizations
4. Modern Islamic Action
5. Democrcy, shura
6. Political System

مقدمة:

ظهر التيار الإسلامي بشكل واضح في النظام السياسي الأردني بعد عان 1945 بتأسيس جماعة الأخوان المسلمين كجمعية خيرية، تطور دورها في التأثير في النظام السياسي والمجتمع الأردني خاصة بعد ظهور تيارات وأحزاب سياسة أخرى شاركت في تطور النظام التعددي الحزبي والتعددية السياسية عام 1956، وكانت سبباً في إنهاء هذه التعددية عام 1956 .

ولأن الشورى تشكل ركيزة من ركائز الفكر والعمل السياسي في الإسلام (وأمرهم شورى بينهم) [آ]، وهي أساس العلاقات الاجتماعية بما في ذلك العلاقات الاقتصادية والمالية والثقافية وغيرها، والعلاقات بين الجماعات والهيئات والطوائف التي تدخل في تكوين الأمة" [ ]، لذلك أصبح التوسع في مفهوم الشورى حديث المفكرين الإسلاميين، وسمه الفكر الإسلامي في الديموقراطية البرلمانية والتعددية، وأن التعددية السياسية في العمل الإسلامي المعاصر ينظر إليها من باب المصلحة الشرعية ومن الأمور الحلال. كما أن الجماعات والأحزاب الإسلامية ترى في التعددية السياسية إطاراً سياسياً يجنب الشعوب سلبيات الأنظمة الثورية والدكتاتورية.

ونتيجة لتطور دور الحركة الإسلامية بعد عام 1989 نتيجة التحول للتعددية السياسية والديمقراطية التي شهدها النظام السياسي الأردني، وبروز دورها كأكبر التنظيمات السياسية المؤثرة في الأردن، فإن دراسة هذه الأحزاب وإبراز دورها ومشاركتها وموقفها من التحول للتعددية السياسية والديمقراطية أصبح مهماً.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية البحث من أن العديد من الدراسات التي تطرقت للتعددية السياسية لم يكن للحركات الإسلامية في الأردن إلا اليسير التي قد تكون عالجت جانباً من جوانب الشورى والتعددية السياسية. ولم تبحثه بشكل تحليلي متكامل.

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال التعرف على مبادئ وأهداف ومشاركة الأحزاب الإسلامية في التعددية السياسية أو تقييدها لها، ومشاركتها مع النظام السياسي ومع الأحزاب السياسية الأخرى في تحقيق التعددية السياسية، وإبراز الجوانب المقيدة لمشاركة الأحزاب الإسلامية في التعددية، ومدى تكيفها مع قوانين الأحزاب،.

أهداف الدراسة:

تتركز أهداف الدراسة حول:

معرفة وكشف الجوانب الأساسية المختلفة لتوجه الأحزاب الإسلامية للأخذ بالتعددية السياسية.

التعرف على المراحل السياسية التي مر بها تطور العمل الحزبي الإسلامي، وإنشاء الأحزاب الإسلامية وارتباطها بالتعددية السياسية، ومدى قبول أو تقبل الأحزاب الإسلامية لهذا التحول وإفساح المجال للتعددية والديمقراطية، ومدى قبول الأحزاب والحركات الإسلامية للمشاركة مع التيارات والأحزاب الأخرى في التحول للتعددية السياسية.

مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من بحث مواقف الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية من التعددية السياسية من ناحية سياسية ودينية، وربطها في النظام السياسي الأردني، وهناك أسئلة أخرى لبحث إشكالية الدراسة تدور حول: هل التحول للأحزاب التعددية السياسية هو خيار حزبي أم بفعل تأثيرات داخلية وخارجية.وهل المرجعية السياسية للأحزاب الإسلامية كالنظام الداخلي والمواثيق راعت مسألة التعددية السياسية. وهل يولى النظام الحزبي الإسلامي اهتماماً لمسألة التعددية السياسية ويأخذ بها. وهل التشريعات والقوانين تسمح للحركات الإسلامية بالإنخراط في التعددية السياسية.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسة مؤداها:

إن هناك علاقة (إيجابية طردية) بين ما تواجهه الأحزاب الإسلامية من تحديات سياسية على المستويين الداخلي والخارجي، وبين توجه هذه الأحزاب لخيار التحول للأخذ بالتعددية السياسية كوسيلة للخروج من هذه التحديات، أو التخفيف منها لتدعيم شرعية واستمرار وجود هذه الأحزاب واستقرارها لتتلائم مع التحولات الداخلية والخارجية.

وهناك فرضيات فرعية منها: أن هناك علاقة سببية بين توجه نظام الحكم للتحول للتعددية السياسية والديموقراطية ومحاولات إشراك الأحزاب الإسلامية في التصدي للأزمات والتحديات التي تواجه النظام السياسي في ظل ظروف محددة.

حدود الدراسة:

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التعددية السياسية في الأحزاب والتيارات الإسلامية في الفترة الممتددة من عام 1989 حتى عام 2009 تاريخ تحول النظام السياسي للديموقراطية والتعددية السياسية. وما يتعلق بقبول وتحول الأحزاب الإسلامية للتعددية قبل التاريخ، وكذلك كل ما يتعلق بهذا القبول والتحول من خلال المواضيع التي لها صلة مباشرة بالموضوع الرئيسي في هذا البحث.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التكاملي ويضم في ثناياه مناهج عدة منها: المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، والمنهج المقارن وما يحتمه علينا البحث من مناهج وذلك لأن ضرورات البحث تستلزم استخدام مثل هذه المناهج نظراً لما تعرضت له العملية السياسية في الأردن من تطورات وتحولات عززت او قيدت التحول للتعددية السياسية والحزبية بشكل عام والاسلامية بشكل خاص.

مراجع ومصادر الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على عدد من المصادر الأولية والأصلية والثانوية، مجموعة المصادر الاصلية: وهي الوثائق الرسمية التي صدرت من الجهات الرسمية ومحاضر جلسات المؤسسات السياسية، والقوانين الاساسية للاحزاب السياسية ، وما يصدر عنها من الوثائق المنشورة او المحفوظة والمذكرات الشخصية للسياسيين، واعمال المؤتمرات والندوات، وغيرها من الوثائق والصحف والمجلات والدوريات التي لها علاقة بالدراسة، وتصريحات المسؤولين السياسيين والحزبيين من حين لآخر في النظام السياسي الأردني، والأحزاب السياسية الإسلامية.

أما مجموعة المصادر الثانوية والدراسات: التي تناولت جوانب هذه الدراسة سواء المنشورة منها باللغة العربية، أو اللغة الانجليزية أو المترجم منها عن لغات أجنبية، سواء كانت مؤلفات ذات منهج علمي ، او المؤلفات التي تنشر لمؤلفين من رجال الفكر والسياسية .

تعريف الأحزاب السياسية:

تعددت تعريفات الأحزاب السياسية بفعل اختلاف الاتجاهات السياسية والقانونية، ويعود الاختلاف في التعريفات إلى تعدد واختلاف الإيديولوجيات، ونظرة هذه الاتجاهات إلى وظيفة الأحزاب ومهامها.

وهناك من يعرف الحزب من ناحية اجتماعية مثل: Samuel Eldersveid [3] .

" أما أدمون بيرك " فيركز في تعريف الحزب على الجانب العملي والهدف النهائي للعملية السياسية التي يقوم عليها الحزب مثل الفكر الليبرالي(4)

وهناك من يركز في تعريف الحزب على الجانب الطبقي والتركيز على التكوين الاجتماعي والارتباط الاقتصادي بين أعضاءه، مثل الفكر الاشتراكي الماركسي.[5]

أما في الفكر العربي، فيعرفه سليمان الطماوي: "أنه جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديموقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي محدد.[6]

بعد وفاة الرسول عليه السلام، بدأ الصراع السياسي حول الخلافة، ولم يعد لفظ الأحزاب في الفكر السياسي يدل على نفس المعنى الذي ورد في القرآن الكريم في وصفه لمن تآلب على حرب الرسول صلى الله عليه وسلم من مشركين ويهود[7] بدأ بعدها ظهور الأحزاب والفرق السياسية في البلاد الإسلامية وتعددت اتجاهاتها السياسية.

أما في الأردن، فإن قانون الأحزاب السياسية الأردنية لعام 1992، لم يبتعد في تعريف الحزب السياسي عن الفكر الليبرالي والعربي، فقد عرف الحزب السياسي[8] بأنه كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً

للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة".

نلاحظ من التعاريف السابقة، أنها تختلف عن تعريف الحزب السياسي في قانون الأحزاب الأردنية. فمعظم التعريفات تشير إلى أن الحزب يسعى للوصول للسلطة أي يؤمن بنظرية تداول السلطة بالطرق المشروعة والسلمية. أما قانون الأحزاب الأردنية فلم يتطرق إلى مبدأ تداول السلطة أو الوصول للحكم، بل اكتفى بالإشارة إلى المشاركة في الحياة السياسية.

مفهوم وتعريف التعددية السياسية[9]:

مفهوم التعددية:

مفهوم التعددية واسع ومتشعب، ويقوم أساساً على التنوع والاختلاف. فقد تكون التعددية سياسية، أو اجتماعية أو ثقافية، أو دينية [10] في حين نجد أن التعددية في المجتمعات تأخذ شكلين رئيسيين [11] ، الأول تعدد تقليدي، مثل (الديني، المذهبي، اللغوي، القبلي، أصل الجماعات). والثاني تعدد حديث، مثل التعدد (الفكري والجهوي، الطبقي).

ظهر مفهوم التعددية السياسية بداية من خلال آراء ونظريات المفكرين والفلاسفة في أوروبا [12] في القرن السادس عشر في تحديد نوع الحكم والدولة والسلطة والسيادة، وكردة فعل لسلطات الدولة الديكتاتورية والأحادية وسيادة السلطة المطلقة التي تعتبر نقيضاً للديمقراطية والتعددية السياسية، وتطور مفهوم التعددية السياسية بنظرية المفكر الفرنسي (شارل منتسكيو 1715)[13] القائمة على فصل السلطات التشريعية والتنفيذية. واكتملت الصورة التعددية وضوحاً بعد طروحات المفكر الأمريكي [14] (جيمس ماديسون) الذي يرى أن السبيل الوحيد لتجاوز تقديم المصالح الشخصية إقامة مؤسسات المجتمع السياسي القائمة على التوازن والرقابة فيما بين هذه المؤسسات.

لذا نرى أن المجتمع الأوروبي الغربي الرأسمالي انتقل في مراحل [15] متعددة تدريجياً في إبراز مفهوم التعددية السياسية ولم نجد هذا التدرج المرحلي للأخذ بمفهوم التعددية السياسية والديمقراطية في الدول الشيوعية والنامية والدول العربية. لو استثنينا الدول [16] التي تحولت للديمقراطية والتعددية المفروضة عليها من الدول المستعمرة وأمريكا خاصة، بعد هزيمة الأنظمة الشمولية والدكتاتورية.

الشورى والتعددية السياسية:

لم تظهر التعددية السياسية في الفكر الإسلامي كمصطلح محدد كما ظهر في الفكر السياسي الغربي. ولكن ظهر مبدأ (الشورى) كمصطلح يدل على "التعددية السياسية والديموقراطية المشاركة في الحضارة العربية الإسلامية". وهو مصطلح ديمقراطي إسلامي [17]. في حين حدد الإسلام القواعد الأساسية التي يقوم عليها مبدأ الشورى.

بعدها أصبح التوسع في مفهوم الشورى حديث المفكرين الإسلاميين، وسمة الفكر الإسلامي في الديمقراطية، والبرلمانية، والتعددية، وإعطاءه المضامين السياسية الجديدة المعاصرة للتأكيد على أن التراث الإسلامي يتضمن

العديد من المفاهيم الديمقراطية المعاصرة [18] والتعددية. وهذا لا يعني القبول بالنظام الديمقراطي الغربي بل يؤخذ منه القيم الأساسية التي تتفق مع الشورى.

وفي التاريخ المعاصر نجد أن بعض الحركات الإسلامية ومنها الموجودة في الأردن تدعو للأخذ بالتعددية السياسية، ولكن ضمن مبادئ رئيسة[19] منها :

أن تعدد الأديان والإيديولوجيات والمذاهب والأحزاب السياسية تتناسب مع طبيعة الخلق فلكل شخص الحرية في اعتقاده وتفكيره. وأن الفروق الفردية والجماعية، تبرز الاختلاف في تفكير الأفراد واتجاهاتهم، لذلك من الطبيعي أن تبرز مشروعية التعددية السياسية والحزبية في الاجتهادات البشرية للحلول والبدائل والطروحات الهادفة للوصول إلى تحقيق الغايات المتفق عليها. وما دام الإسلام عقيدة وفكر وحضارة، والإسلام هوية وثقافة للعرب والمسلمين فلا مانع من الأخذ بالتعددية السياسية أو الحزبية التي لا تدعو إلى تغيير هوية الأمة وعقيدتها ودينها.

من هنا فإن الجماعات والأحزاب الإسلامية وخاصة في الأردن تجد في التعددية السياسية إطاراً سياسياً يجنب الشعوب سلبيات الأنظمة الثورية والدكتاتورية "وقد أثبتت تجربة التعددية السياسية في المجتمعات المعاصرة أنها الوسيلة السلمية المناسبة لتداول السلطة دون تحميل الشعوب الاحتراب الداخلي بين الناس، ولأن هذا الأمر يعتبر من السياسة الشرعية التي تعتمد على الموازنة بين جلب المصالح ودرء المفاسد، وأن الأصل الشرعي في العادات والمعاملات هو الحل وليس التحريم، فإن التعددية السياسية في العمل الإسلامي المعاصر ينظر إليها من باب المصلحة الشرعية من الأمور الحلال[20].

تعريف التعددية السياسية:

ورد في العديد من الدراسات العديد من التعريفات[21] لمفهوم التعددية بصفة عامة والتعددية السياسية بصفة خاصة. وبالرغم من عدم وجود تعريف محدد وواضح للتعددية السياسية، إلا أن مجمل التعريفات تحاول الربط بين التعددية وبين مكونات النظام السياسي والدولة والقانون،

لذلك فالتعددية من ناحية سياسية تعني [22] توزيع القوة داخل المجتمع الذي يتكون من جماعات متنوعة تضبط الصراع أو التنافس أو التعاون بشكل متساوي فيما بينهم، وتشير كذلك إلى مؤسسة السلطة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المشاركة، أو التي يمكنها المشاركة في السلطة.

أما من الناحية الاجتماعية فإن " التعددية السياسية في جوهرها هي اعتراف بمشروعية التعددية الاجتماعية، وحق تكوينات المجتمع في الاختلاف، وسعي كل منها للدفاع عن مصالحه المشروعة في إطار سلمي يعترف بنفس الحق للتكوينات الأخرى طبقاً لقواعد يحترمها الجميع[23] .

كما يشير مفهوم وتعريف التعددية السياسية الذي اعتمدته لجنة منتدى الفكر العربي، إلى "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها".

كما أن نجاح التعددية السياسية يعتمد على ما تبديه الأحزاب السياسية المتعددة [24] فيما بينها من ثقة تمكنها من الوصول لهذا النجاح مرات قادمة إذا استبعدت مخاطر وحساسية المنافسة التي تتولد من خلال سعيها

للمناصب السياسية فيما بينها. وهذا يعطيها الحق في المعارضة المشروعة، واختيار مرشحيها، وصياغة برامجها، من خلال قنوات الاتصال المفتوحة مع الرأي العام. وليس أدل على ذلك من أن الديمقراطية الليبرالية الغربية تقوم على التعددية الحزبية [25] التي تتحرك ضمن النظام السياسي بصورة مشروعة لتحقيق أهدافها، رغم اختلافاتها وتعددها العقائدي.

أن مفهوم التعددية السياسية الفعلي ضمن التحول الديمقراطي يتطلب السماح بالتعددية الحزبية دون قيود، والسماح بالتنافس الحر بين الأحزاب ومرشحيها للوصول إلى سدة الحكم ومقاعد البرلمان والتداول السلمي للسلطة بينها. وقد يبدو بأن "التعددية" تعني التعددية الحزبية، أي تعدد الأحزاب السياسية في المجتمع ولكنها في الأصل تعتبر أهم الركائز الأساسية للتعددية السياسية.

تصنيف ووظائف وتطور الأحزاب الأردنية:

يمكن تصنيف الأحزاب السياسية [26] بأنها أحزاب عقائدية وأحزاب برامجية، وأحزاب مصالح، وأحزاب شخصانية.

أما الأحزاب الأردنية فإنها تصنف بين الاحزاب الاسلامية، والاحزاب الوسطية والاحزاب القومية والاحزاب اليسارية. وإن لها وظائف معينة كما هي الأحزاب السياسية تقوم بها في حال تفعيل دورها تتمثل في. الرقابة باعتبارها أجهزة رقابة على ممارسات السلطة، والتجنيد السياسي، خلق القيادات السياسية وإعدادها، والتنشئة السياسية ودعم الثقافة وتوسيع قاعدة الوعي السياسي [27] وتزويد الناخبين ببرامج بديلة للسياسة العامة، و تنشيط الرأي العام، والمعارضة: وهذا يعني تداول السلطة بشكل سلمي من خلال صناديق الاقتراع. أما مراحل تطور الأحزاب الأردنية فقد مر بثلاث مراحل[28]:

الأولى: بدأت منذ تأسيس الإمارة عام 1921 حتى عام 1952 والثانية: بدأت منذ الوحدة بين الضفتين وإقرار دستور عام 1952، والذي أفسح للديموقراطية والتعددية الحزبية مجالاً واسعاً وشهدت أول تعددية سياسية في تاريخ الأردن شاركت فيها الاحزاب الاسلامية.والثالثة: والتي بدأت عام 1989 بعد بداية التحول نحو الديموقراطية والتعددية السياسية، وصدور قانون الأحزاب السياسية عام 1992، وقانون الانتخابات لعام 1993 الصوت الواحد الذي اعتبر مقدمة لتحجيم المعارضة السياسية [29] ظهور أحزاب إسلامية عديدة أهمها حزب جبهة العمل الإسلامي.

مواقف الحركة الاسلامية من المشاركة التعددية والسياسية:

يعتبر التيار الإسلامي الأقدم في تاريخ المنطقة العربية، ويتمتع بدعم جماهيري كبير في الأردن. وينطلق التيار الإسلامي من منهجه للعمل الإسلامي بشكل عام والعمل السياسي بشكل خاص من الفرضيات التالية: أن الإسلام رسالة شاملة، فهو عقيدة وشريعة ونظام حياة وليس مجرد دين فقط بالمعنى الكهنوتي الغربي، وأن السياسة جزء من الدين، والدين يستعمل السياسة كأحد الآليات في إدارة المجتمعات وإصلاحها لتحقيق مقاصد الشريعة. والعمل الإسلامي لا بد أن يكون شاملاً لجميع جوانب الحياة من عقيدة وعبادة، واقتصاد، واجتماع، وإدارة، وسياسة.

ويتخذ العمل السياسي الإسلامي جميع الآليات والوسائل الأخلاقية التي تنسجم مع الأهداف السامية للرسالة الإسلامية. وأن تعتمد هذه الوسائل أسلوب الدعوة بالتي هي أحسن وبالحكمة والحوار والوسائل السلمية واعتماد الشورى والديموقراطية ونبذ العنف والإرهاب أو استخدام القوة [30].

ويرى بعض الإسلاميين أن على المسلم التسلح بالوعي السياسي كمرشد لمسار المسلم المعاصر وجعله إضافة نوعية وإيجابية للمجتمع في ظل الدستور والقانون وأنظمة الحكم الديموقراطية. وعلى التنظيمات الإسلامية الاستفادة من هامش الحريات المسموح به من قبل هذه الأنظمة مثل النظام الأردني. فالسياسة عملياً هي القيادة، وابتعاد المسلم عن السياسة معناه تخليه طوعاً عن المشاركة في القيادة. لذلك فإن الحركة الإسلامية تجيز العمل السياسي والمشاركة السياسية[31].

أ.الأحزاب الإسلامية والتعددية السياسية:

ظهر ثلاث اتجاهات رئيسة في الحركة الإسلامية حول موضوع المشاركة السياسية في الحكم أو البرلمان[32] وكل اتجاه يختلف عن الآخر:

فالأول يحرم المشاركة ، لأن الحكم لغير ما أنزل الله باطل. والاتجاه الثاني: يرى التخطيط. ولا يجوز المشاركة إلا لضرورات التبليغ والدعوة في سد كل السبل الأخرى، ولكن دون المشاركة في الحكم أو سن الأنظمة والقوانين المخالفة للشرع. والاتجاه الثالث: يرى جواز المشاركة المطلقة ولا يرى فائدة من مقاطعتها، إذ يمكن تحقيق فائدة للمسلمين وقطع الطريق على أعداء الدين.

في حين يرى بعض الإسلاميين في الأردن، أن أجواء الحرية التي أتيحت عامي 1956 و1989، أتاحت الفرصة لتقدم الحركة الإسلامية تجاه التحول للمشاركة الديموقراطية والتعددية السياسية، ومنحت الحركة الإسلامية فرصة للعمل المشترك مع الأحزاب والقوى الأخرى من خلال التنسيق والبحث عن الخواص المشتركة، والتنسيق لوضع قانون الأحزاب، وبهذا ترسخت مفاهيم التعددية فكرياً وحركياً وواقعاً في الحركة الإسلامية، لأنه ما دام علم الفقه يتيح المجال للاختلاف في الرأي داخل الفكر الواحد فلا نستطيع إنكاره "إذن فنحن نقبل بالتعددية السياسية"[33].

وهذا ما يؤكده بعض القيادات الإسلامية بالقول، ما دام دين الدولة الإسلام، والإسلام عقيدة وفكرة وحضارة للمواطنين، فلا يجوز تغيير هوية الأمة بدعوى التعددية الحزبية أو السياسية. فالتعددية تكون في البرامج والوسائل والآليات وليست في التفسير لدين جديد. وبذلك فإن التعددية السياسية سمة أساسية لممارسة الديموقراطية، والتعددية الحزبية مظهر من المظاهر الحديثة للديموقراطية، وإن حرية الرأي والتعبير مظهر آخر من مظاهر الديموقراطية، وكذلك تعني التعددية السياسية حرية الممارسة السياسية ضمن القوانين المرعية وبدون تمييز، وكذلك ينشأ عنها حق إنشاء أحزاب سياسية ذات برامج سياسية محددة ضمن الدستور والقوانين المرعية[34].

ب. عوامل تطور التيار الإسلامي:

جاء تطور التيار الإسلامي ونموه في الأردن نتيجة عدد من العوامل أهمها: فشل التجربة القومية والناصرية وتراجع أهمية وجاذبية الأحزاب (القومية) البعثية في الحكم، وتعمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وانتصار الثورة الإسلامية في إيران. والمواجهة والجهاد ضد الاحتلال الإسرائيلي. وانهيار الاتحاد السوفياتي ، مما أثر في الأحزاب اليسارية وخاصة الماركسي [35] والضغوط الداخلية والخارجية التي تعرض لها النظام السياسي والحركات الاسلامية، اعطت الفرصة لاعادة المراجعة الشاملة للمشاركة السياسية والتحول الديموقراطي لمواجهة هذه الضغوط. وعلاقته مع النظام السياسي الأردني وعدم المواجهة بين الطرفين، وفي كثير من الأحيان التحالف والتوافق بينهم عمل على توجه المواطنين الأردنيين للتعامل مع التيار الإسلامي أكثر من تعاملها مع التيارات السياسية الأخرى اليسارية والقومية التي تتعارض مع توجهات النظام الأردني [36]. كما أن مسافة الأمان التي تحركت فيها جماعة الإخوان المسلمين بعيداً عن النظام مكنتها من الحفاظ على تماسك بنيتها التنظيمية وتناميها، والحفاظ على صورتها كحركة معارضة، مما مكن أنصارها من الابتعاد عن سطوة الأجهزة الأمنية، والاقبال الجماهيري على الانضمام إلى صفوف التيار الإسلامي. مكنتها من مواجهة كافة التحديات التي تعترض شرعيتها واستمرارها.

خلال عملية التطور واجهت العلاقة بين الطرفين بعض التوتر والشد بعد إصدار قانون الانتخابات النيابية لعام 1992 قانون الصوت الواحد. حيث بدأت الحكومة بإبعاد الحركة الإسلامية عن مواقع التأثير لتطويع الواقع الأردني بهيئاته وأحزابه السياسية ليتناغم معه[37] بسبب محاولات حزب جبهة العمل الإسلامي السيطرة على الفعل السياسي على ما يبدو بعد تزايد نفوذها في الشارع الأردني، أو بسبب المواقف المتناقضة من الأحداث السياسية في المنطقة، ومواقف الحركة المناهض لعملية السلام، وتأثير حركة حماس والانتفاضة الفلسطينية على الساحة الأردنية، والتركيبة الديموقراطية للحركة الإسلامية واتساع قواعد نفوذها في المخيمات الفلسطينية، وضعف التيارات السياسية والفكرية على الساحة الأردنية، وغياب رؤية منهجية أردنية مؤخراً في كيفية التعامل مع التيار الإسلامي.

ولكن رغم ذلك فإن الحركة الإسلامية لم تلجأ للعنف أو المعارضة التي تتجاوز حدود الاختلاف، مما مكنها من النجاح على الساحة الأردنية والحفاظ على استمرارها وشرعيتها في مواجهة التحديات التي تعترضها وتعترض النظام السياسي.

ج. عوامل نجاح التيار الإسلامي[38]:

الحركة الإسلامية في الأردن استثناء في العمل الإسلامي في العالم، وأن ما وصلت إليه الحركة من استثناء جاء من النظام وليس من الحكومة، وهي تكامل بين النظام ومرجعياته، وفقه الحركة الإسلامية ومرجعياتها [39]. وتنطلق في ثوابتها وفلسفتها من الإسلام الذي ينتمي إليه الشعب الأردني كله، كما أنها تتبنى قضايا الشعب في الاعتراض على القوانين والممارسات التي تضر بمصالح المواطنين أو تحد من حرياتهم التي كفلها الدستور حسب رأيهم. وتمتاز في الوسطية في التعامل مع الحكومات المتعاقبة بعد تأسيس عدد من الاحزاب الاسلامية الوسطية مثل حزب الوسط الاسلامي وحركة دعاء ، وتنصب معارضتها على الممارسات الحكومية الخاطئة وليست معارضة

للنظام والدستور، ومما جعلها محصنة على كل محاولات التفكيك وتخرج من الأزمات بأقل الخسائر تنوع أساليب أعمالها السياسية والاجتماعية والتربوية والخيرية، ورفض الإقليمية والجهوية والطائفية، وموقف الحركة المتميز من المرأة ونظرتها الإسلامية لها، ووصول المرأة للمراكز القيادية في حزب جبهة العمل الإسلامي قبل مجلس الشورى، وكذلك موقف الحركة الإسلامية من الاتجاهات الأخرى سواء الأقليات غير المسلمة أو مع الأحزاب التي تتعارض أيديولوجيتها معها.

من ذلك نجد أن التيار الإسلامي تعايش وساند النظام الأردني في كافة التحديات والضغوط وكافة المراحل التي مر بها، واعتبر أن التعددية السياسية والحزبية مظهر حداثي ديموقراطي. تعاملت مع الأحزاب السياسية بواسطة حزب جبهة العمل الإسلامي الذي أنشأ ليكون الذراع السياسي للحركة الإسلامية.

كما أن التيار الإسلامي تعامل مع التعددية الحزبية والاتجاهات السياسية الأخرى والتي تتعارض معه أيديولوجياً من خلال لجنة التنسيق الحزبي لأحزاب المعارضة، رغم الخلافات والاختلافات العميقة أحياناً بين الأحزاب المنتمية لهذه اللجنة حيث وصف رئيس مجلس الشورى [40] في حزب جبهة العمل الإسلامي العلاقة بأنه في "الأصل أن نكون مختلفين ولا ضرر في ذلك ولكن عندما نلتقي على قاعدة مشتركة بين الأحزاب فإننا نقوم بمهمة موحدة وإن لم نكن مختلفين فذلك يعني أننا حزب واحد. ونحن لسنا كذلك، وكل حزب يؤدي دوره حسب اجتهاده، ويلتقون في قضايا عامة مشتركة".

تشكيل الخارطة التعددية للأحزاب الاسلامية:

تشكلت خارطة التعددية الحزبية في الاردن منذ بداية التحول للديموقراطية والتعددية السياسية عام 1989، وإصدار قانون الأحزاب السياسية لعام 1992 حيث بدأت الأحزاب السياسية تظهر في الحياة السياسية الأردنية بشكل علني وقسم ت هذه الأحزاب أيدلوجياً وفكرياً إلى أربعة اتجاهات وتيارات رئيسية كما هو متبع [41]. الاتجاه الإسلامي، والاتجاه اليساري، والاتجاه القومي، والاتجاه الوسطي، ويسمى (المحافظ أو الوطني)، وقد تشكلت خارطة الأحزاب الإسلامية من خلال سلسلة من العمليات التالية [42] محاولة جماعة الإخوان المسلمين خلق حركة سياسية إسلامية باستيعاب شخصيات إسلامية مستقلة ضمن جبهة العمل الإسلامي لإخراج حزب سياسي يكرس شرعية جبهة العمل الإسلامي وليس تابعاً لجماعة الإخوان المسلمين التي تعتبر نفسها حركة شاملة الأهداف، ونشوء أحزاب إسلامية جديدة ذات منهج وسطي، واختفاء احزاب اسلامية اخرى عن الساحة السياسية بسبب الحظر مثل حزب التحرير، واتجاه شخصيات سياسية ونخب اقتصادية لتشكيل أحزاب سياسية وهو ما يسمى الأحزاب الإسلامية الوسطية منذ صدور قانون الأحزاب 1992، بسبب تطور العملية السلمية.

خارطة الأحزاب الإسلامية التعددية:

أ. جماعة الإخوان المسلمون[43]:

يمكن اعتبار جماعة الإخوان المسلمين في الأردن امتداد لجماعة الإخوان المسلين في مصر، أنضم إليها بعض الأردنيين واصبحوا أعضاء في مجلس شورى الجماعة في مصر، وبدأو بنقل أفكار الجماعة إلى الأردن.

جاءت بداية نشأة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن في 19 تشرين ثاني 1945 بعد السماح لبعض الأردنيين بتأسيس جمعية في شرق الأردن تدعى جميعة الإخوان المسلون، وافتتح المركز العام للجماعة برعاية الملك عبدالله الأول[44].

يبدو أن الملك عبد الله قد اقتنع بفكر جماعة الإخوان المسلمين في ظل تنامي الأفكار السياسية اليسارية، وأعرب عن تقديره لقيادة الجماعة وما تحمله من أفكار، ودعوتها التي تعود على الأمة الإسلامية بالخير، وعرض على أحد قادة الجماعة في مصر منصب وزاري في الحكومة الأردنية، ومنح لقب الباشوية لزعيمهم حسن البنا، ولكنهم اعتذروا عن قبول العرض في رسالة موجهة للملك عبدالله[45].

وضعت الجماعة نظاماً أساسياً حددت من خلاله مبادئها الأساسية ووسائلها العامة، جاء فيه[46]: العمل على تكوين جيل يفهم الإسلام فهماً صحيحاً ويطبقه على نفسه ويدعو إليه، والدعوة إلى اعتبار الإسلام أساساً للنهضة العربية لما فيه مرونة وتسامح تصلح في كل مكان ولكل زمان، ونشر الثقافة الإسلامية وتربية الأجيال تربية إسلامية، والدفاع عن العقائد الإسلامية وآداب الإسلام وحضارته.

لم يذكر عن جماعة الأخوان المسلين بداية اشتغالها في السياسة، او العمل السياسي والثوري كما هو معروف عن الجماعات الإسلامية في الدول الأخرى، ويمكن تعليل السبب للرعاية التي أولاها لهم الملك عبدالله، ومن بعده الملك حسين. حيث عمل النظام الأردني على حمايتهم في الأردن وخاصة بعد تعرض الجماعة في مصر للإضطهاد، وفي المقابل وقفت الجماعة في صف الملك حسين في أحداث الخمسينيات وكانت من المؤيدين والداعمين لنظام الحكم [47]. وبقيت الجماعة تمارس نشاطها بشكل علني حتى بعد حل الأحزاب، حيث اعتبرتهم الحكومة جماعة وليس حزباً .

حيث تحولت بعدها من جمعية إسلامية للدعوة والإصلاح إلى جماعة سياسية ذات برنامج إصلاحي واجتماعي وعام ، وتحولت تدريجياً لممارسة النشاط السياسي بشكل علني وبحرية، وانضمام عناصر جديدة لصفوفها واتخاذها سياسة المهادنة الممزوجة بعدم الرضا في بعض الأحيان تجاه السياسات الحكومية[48].

مع بداية انتشار الأحزاب العقائدية، وتبلور المعارضة السياسية بشكل علني أصبحت جماعة الإخوان المسلمين أحد أهم الأقطاب السياسية الفاعلة على الساحة السياسية الأردنية. وقد تكون الانتخابات النيابية التي أسست لأول تعددية سياسية حزبية في تاريخ الأردن السياسي عام 1956 أثارت جدلاً في صفوف الجماعة، فقد رأت الأغلبية أن دخول الانتخابات يساعد على نشر الدعوة الإسلامية عبر مجلس النواب، ووسيلة لمواجهة الخطر الاستعماري والدفاع عن المصالح الوطنية، في حين يرى آخرون بأن أي نسبة فوز لا تحقق قيادة الأردن لتطبيق الشريعة الإسلامية فهي مرفوضة [49]، ولم يقف الأخوان موقفاً ثابتاً في علاقتهم مع النظام الأردني والسياسات الحكومية الأردنية أو العربية حيث تأرجحت مواقفهم بين التأييد وبين المعاداة والمعارضة وقليلاً ما كانوا يقفون في الوسط من الأحداث السياسية والاجتماعية. فقد ايدت حركة الأخوان في خمسينيات القرن الماضي الملك حسين والحكومة في إجراءاتها [50] من تعريب الجيش، وقضايا الوحدة العربية، وقبول المساعدات العربية بدل الأجنبية، وضد الأحزاب الشيوعية[51]، والبعث ولكنها وقفت ضد الحكومة ومع المعارضة في تصديهم للإنضمام إلى حلف

بغداد، ومبدأ أيزنهاور وقبول المساعدات الأجنبية، وتنظيم المظاهرات والاضطرابات المعادية للحكومة الأردنية، والحكومة المصرية بعد إجراءات عبد الناصر في قمع الأخوان المسلمين.

اهتمت جماعة الأخوان المسلمون بالحريات العامة وانتقدوا تضييق الحكومة على الحريات لأي جهة فردية أو حزبية، والدفاع عن حقوق المواطنين والعمال، والشباب [52]، وطالبت بإطلاق الحريات الصحفية، وانتقدت تعطيل الصحف بأنواعها. وساهمت الحركة في تطور العملية السياسية على الساحة الأردنية، وإنجاح التعدد الحزبي والمشاركة السياسية في الحياة البرلمانية، والتعددية السياسية، وذلك استجابة لما تعرض له النظام السياسي والحركة من ضغوط وازمات داخلية وخارجية حفاظاً على استمراها وشرعيتها.

ب. حزب التحرير الإسلامي :

ظهر حزب التحرير بعد انشقاق مجموعة من النشطاء الدينيين، عن جماعة الأخوان المسلين عام 1952، كجماعة دينية مرجعيتها الحاج أمين الحسيني[53].

وانسجاماً مع التطور السياسي والحزبي والبرلماني على الساحة الأردنية تحول حزب التحرير من جماعة دينية إلى حزب سياسي، حاول أن يضفي على نشاطه وعمله السياسي الصفة الرسمية، فتقدمت مجموعة من الأعضاء المؤسسين. بطلب إلى وزارة الداخلية لترخيص حزب سياسي. ولكن رفض الطلب من قبل وزارة الداخلية بسبب تعارضه مع الدستور الأردني لكون النظام الأساسي للحزب يرفض نظام الحكم الملكي القائم على الوراثة. كما وضع حزب التحرير برنامجه على عدد من المبادئ من أهمها[54]:

- الخلافة لإقامة أحكام الشرع الإسلامي، وإقامة خليفة فرض على كافة المسلمين في جميع أقطار العالم، ويدعو لإقامة الدولة الإسلامية، ومحاربة الاستعمار وكافة الأفكار الحزبية، ويرى حزب التحرير أن البلاد الإسلامية ومنها العربية تحكم بأنظمة الكفر وأحكامه، لذلك فهو يرى أن الأنظمة العربية غير شرعية وترتبط بالاستعمار الغربي.

من خلال دراسة مبادئ وأفكار وأهداف حزب التحرير نجد أنه يرفض الديموقراطية والتعددية السياسية، والدعوة القومية، والوطنية، والإقليمية، والطائفية، ويرفض أي حزب يدعو للإشتراكية والشيوعية ويرفض المشاركة في الحكم مع الأنظمة العربية. ويرى أن الحزب يحمل الإسلام ليصبح هو المطبق، وتصبح عقيدته هي أصل الدولة وأصل الدستور وسائر القوانين. ورغم القيود شارك حزب التحرير في انتخابات المجالس النيابية منذ عام 1951 وأسس مع الأحزاب الأردنية لأول تعددية سياسية في تاريخ الأردن عام 1956 وقيام أول حكومة إئتلافية على أسس حزبية، وانتقد عضو الحزب في البرلمان موقف الحكومة من الحريات العامة والقوانين الاستثنائية، وبرر مشاركتهم في الانتخابات بغرض اسماع الشعب صوت الاسلام السياسي من منبر مجلس النواب[55].

يرى حزب التحرير أن الديمقراطية نظام غربي كافر لا علاقة للإسلام بها، لذلك يرفض التعددية السياسة والمشاركة السياسية، كون الديمقراطية الغربية تخرج عن نطاق الإسلام، وكل ما ينتج عن الديمقراطية من تعددية وحريات بكافة أشكالها فهي محرمة ومرفوضة، ويحرم التعامل معها، ويرى أن الأحزاب الإسلامية التي تتبنى

مفهوم الديمقراطية والتعددية السياسية فإنها تخالف الأحكام الشرعية. وبهذا فإن أي حزب أردني تم ترخيصه بناء على قانون الأحزاب الأردنية ووفق الدستور الأردني فإنها أحزاب آثمة وكافره[56].

اعتمد حزب التحرير في نشر أفكاره وسياسته، أو معارضته للحكومة ونظام الحكم من خلال منشوراته ومطبوعاته المتعددة، والبيانات [57].

ورغم ما تعرض له حزب التحرير وأعضاءه إلا أنه ترك أثراً سياسياً واضحاً في مرحلة الخمسينات، وساهم في تطور الفعل السياسي والتعددية الحزبية والسياسية في الأردن.

ج. حزب جبهة العمل الإسلامي:

يشكل حزب جبهة العمل الإسلامي العامود الفقري للتيار الإسلامي، وتشكل جماعة الإخوان المسلمين المرجعية للحزب. ويضم التيار الإسلامي حركات وأحزاب وشخصيات إسلامية مستقلة، أهمها جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي والتي تكاد تكون هي الحركة الإسلامية بكاملها.

بعد صدور قانون الأحزاب السياسية عام 1992، ومن أجل العمل على الساحة السياسية أسوة بالأحزاب الأخرى، قامت جماعة الإخوان المسلمين مع عدد من الإسلاميين المستقلين على تأسيس حزب سياسي (حزب جبهة العمل الإسلامي) في 1992/12/8، تسلم قياديي جماعة الإخوان المناصب القيادية في الحزب، الأمر الذي أدى حدوث انشقاق داخل الحزب لأكثر من مرة [58] وبسبب خلافات تنظيمية. ورغم ذلك بقيت جبهة العمل الإسلامي قوية كحركة سياسية.

جاء انفصال حزب جبهة العمل الإسلامي عن جماعة الإخوان المسلمين في آب 1994 للإعلان عن نفسه بأنه "محاولة سياسية معاصرة لإيجاد قالب عمل إسلامي مرن شامل لجميع المواطنين ويؤمن بالفكر والثقافة الإسلامية"[59]. وجاء موقف الحزب من المشاركة السياسية ينسجم مع كونه حزباً سياسياً يرفع شعار الديموقراطية والتعددية السياسية، في مرحلة التحول للديموقراطية والتعددية السياسية، التي نتجت عن ضغوط وتحديات داخلية وخارجية واجهت النظام السياسي والأحزاب السياسية.

اشتق الحزب مبادئه من الفكر الإسلامي. وأهدافه العامة تنص على "ترسيخ منهج الشورى والديموقراطية، والدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه، وعن الحريات بصورة عامة". أما أهدافه الخاصة فتنص على "تحقيق مبدأ المسؤولية للجميع وترسيخ أركان الشورى والممارسة الديموقراطية وضمان التعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان، كما يؤكدها الإسلام ووضع الضمانات التشريعية التي تكفل ذلك من منطلق احترام الدستور وسيادة القانون" [60]. لذلك أصبح حزب جبهة العمل الإسلامي صيغة للتكيف مع قانون الأحزاب السياسية، ووسيلة لعمل سياسي مؤسسي يجمع بين جماعة الإخوان المسلمين وبين المواطنين المستقلين الذين يرغبون في العمل السياسي دون المشاركة في جماعة الإخوان.

رتب الحزب أولوياته واهتماماته [61] على الشأن الأردني أ والشأن الفلسطيني ، والشأن العربي ، والشأن الإسلامي. واهتم برنامجه السياسي الداخلي بالمجال السياسي والحريات العامة، وإن التعددية الحزبية والسياسية جزء

من العملية الديموقراطية. لذا فإنه يركز اهتمامه على ترسيخ الشورى والتربية الديموقراطية في المؤسسات التعليمية والجامعات، ويسعى إلى الوحدة الوطنية والأمن الوطني. كما يسعى الحزب إلى الإصلاح الاقتصادي.

أما تجارب الحزب مع الديموقراطية فيرى د. اسحق الفرحان، أنه لا توجد حساسية من استخدام مصطلح الديموقراطية ما دام المعنى هو جوهر الشورى، كما يحرص الحزب على ترسيخ سيرة الشورى والديموقراطية في الأردن، والتعاون مع جميع القوى السياسية في هذا المجال، والتأكيد على حق الجميع في المشاركة السياسية. ويؤكد على مبدأ حق المشاركة في السلطة التنفيذية، أو المعارضة السياسية البناءة حسب المصلحة العامة، ووفق مقتضيات السياسة الشرعية. كما أن الحزب عمل على تنمية الخبرة في العمل السياسي الإسلامي على الساحة الأردنية ليكون مثلاً يحتذى به في المنطقة. كما أنه أكد المشاركة الفعالة في الانتخابات النيابية تعزيزاً للمعنى الأساسي للديموقراطية والتعددية.

مما تقدم نجد أن حزب جبهة العمل الإسلامي حزباً إسلامياً، استجاب للتغيرات والتطورات السياسية على الساحة الأردنية[Ñ]، ويعتبر ممثلاً للحركة الإسلامية على الساحة السياسية، ويلتزم بالإسلام كعقيدة وشريعة ونظام حياة. وطبق مبدأ الشورى والمشاركة داخل صفوفه. وفي ذات الوقت جاء تشكيله على أساس قانون الأحزاب السياسية، والتزامه بالدستور والميثاق الوطني، مما يسمح له القيام بدوره في الحياة السياسية، والانفتاح على معظم فئات المجتمع والنظام السياسي. ويؤكد على التعددية السياسية والديموقراطية ضمن الثوابت الإسلامية كخيار استراتيجي، ويحترم حرية الرأي الآخر، وعدم خنق الحريات، ويؤيد سياسة الإصلاح.

د. الحركة العربية الإسلامية الديموقراطية (دعاء):

أول ظهور لهذه الحركة كان عام 1989 بداية التحول للديموقراطية والتعددية السياسية، وما واجهه النظام السياسي من أزمات داخلية وخارجية أدت للتحول الديموقراطي والتعددية الحزبية وحصلت على الترخيص في 13 نيسان 1993. تؤمن الحركة في الفكرة القومية التي تقوم على الإسلام والوحدة العربية، ولا ترى أي تناقض بينهما وكل منها يدعم الآخر. وتعتبر نفسها ممثلة للتيار العقلاني ضمن التيارات الإسلامية، وتنطلق في مرتكزاتها الأساسية الفكرية من[62] جدلية العروبة والإسلام وجدلية الديموقراطية والشورى، أي الديموقراطية الإسلامية: "وهي المشروع السياسي لحركة دعاء.

لذلك تعتبر الحركة في سلوكها السياسي "حركة أردنية" مستقلة، جاءت نتيجة توجه النظام السياسي إشراك مؤسسات المجتمع المدني في التصدي للتحديات و الضغوط التي تواجههم، تعمل في الوسط الأردني وخارجه، ولا تخضع لأي تأثيرات أو إيحاءات عقائدية أو سياسية أو تنظيمية لا تنسجم مع طروحاتها في مختلف نواحي الحياة الأردنية، وتستند على عدد من الأسس الفكرية[63].

وينص ميثاق الحركة على أن التحول الحضاري الذي شهده الأردن يعتبر تحولاً متميزاً وفي مقدمتها "عودة الحياة النيابية وحرية التعددية السياسية [64]. تستند الحركة في سلوكها السياسي خارجياً وداخلياً على قاعدة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتعتبر الحرية والمساواة والعدالة قيماً مقدسة وأن الأردن جزء من الوطن العربي[65].

أما الديموقراطية، فتراها الحركة "نزوع بشري سوي نحو الفطرة التي فطر الله الناس عليها .... وهي محاولة أرضية للاقتراب من قيم السماء الممنوحة للإنسان"[66]. وأنها ستكافح بصورة ديموقراطية للوصول للبرلمان من أجل تشكيل حكومة تنفذ برنامجها السياسي وتطبق أفكارها المطروحة في الميثاق.

أما بشأن التعددية السياسية فلدى الحركة مفهومها الخاص بالتعددية حيث تنطلق في تبنيها للتعددية من منظور الاختلاف الإنساني في الوراثة والبيئة التي تنتج التعدد في الرؤية الفكرية " وبذلك فإنها تؤيد التعددية السياسي[67] كونها مسألة فرعية لم يذكرها القرآن بشكل مفصل، وأنها حق من الأمور الدنيوية الفرعية التي لم تحظى بالتفصيل. لذلك فالحركة تؤكد مشروعية التعددية السياسية والديموقراطية اللتين يعتمدان على الأسلوب الحضاري في الحوار، بعيداً عن العصبية ومصادرة الرأي الآخر.

هـ. حزب الوسط الإسلامي:

يعتبر الحزب من الأحزاب الإسلامية الوسطية التي تشكلت من معظم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المنشقين عنها، والذين تسلموا مناصب سياسية في الدولة ومواقع نيابية. وحصل حزب الوسط الإسلامي على الترخيص في 29 كانون أول 2001، كثمرة لتوجه النظام السياسي للتحول الديموقراطي والتعددية السياسية [68]. ورغم الجدل الواسع حول تأسيس هذا الحزب، يرى بعض المراقبون أن الحزب الجديد يعني ميلاد حزب يتبنى الليبرالية الإسلامية منهجاً وسلوكاً في مواجهة الإسلام الأصولي الذي تمثله جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي.

يرى الحزب أن الشورى المستندة لمبادئ الإسلام لا تلغي الديموقراطية باعتبارها آلية العمل السياسي لتداول السلطة في إطار الدستور والقانون، ويؤمن بالحوار الفكري كأساس للعمل السياسي داخل الحزب وإبراز أهمية الحرية الفكرية. ويرى الحزب أن الإسلام يشكل عقيدة الأمة والمنهاج الذي ينظم حياتها، وهذا أحد المبادئ الرئيسة في فكر الحزب[69]. أما مفهوم الحزب للديموقراطية، فإنه يرى أن الديموقراطية يجب أن تكون شاملة لمناحي الحياة وليست مقتصرة على النواحي السياسية. ويؤمن الحزب بالضرورة إشراك أفراد المجتمع الأردني وشرائحه في القيادة أو أن يكون لها دور في التخطيط والتنفيذ.

وينظر الحزب إلى أن [70] التعددية الفكرية أصل من أصول الحياة ورحمة من الله ، ويرى أن الشورى المستندة لمبادئ الإسلام لا تلغي الديموقراطية باعتبارها آلية العمل السياسي لتداول السلطة في إطار الدستور والقانون، ويؤمن بالحوار الفكري كأساس للعمل السياسي داخل الحزب وإبراز أهمية الحرية الفكرية . ويرى أن الإسلام يشكل عقيدة الأمة والمنهاج الذي ينظم حياتها، وهذا أحد المبادئ الرئيسة في فكر الحزب[71].

وعن المشاركة في العمل السياسي فإن الحزب لا يؤمن بالمقاطعة بل يركز على المشاركة في العمل السياسي وهي الأساس، ولا تكون المقاطعة للعمل السياسي إلا إذا استحالت المشاركة على أساس النزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص.

ويعتبر الديموقراطية والتعددية السياسية هي آلية العمل السياسي وتداول السلطة في إطار الدستور والقانون. وأقر الحزب أن الحياة الحزبية في الأردن تعيش حالة ضعف بسبب الشخصنة والانتهازية، وغياب القيادات

الجماهيرية، وضمور الطرح الحزبي، والابتعاد عن هموم الناس ونبض الشارع، والاكتفاء بالشعارات، وعدم التقدم ببرامج إصلاحية واقعية. إضافة إلى أسباب أخرى منها، حملات التشكيك بالأحزاب والعمل الحزبي، واستمرار ممارسات السلطة التي ترعب الناس من الانضمام للأحزاب، والإصرار على قانون الصوت الواحد وقانون الاجتماعات الذي يحاصر النشاطات الجماهيرية.

التحديات التي تواجه الحركة الإسلامية[72]

تعاني بعض الأحزاب الإسلامية خاصة حزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الأخوان المسلمين بعض التحديات الموضوعية بالرغم من إنكار بعض الأحزاب الإسلامية الوسطية لهذه التحديات، حكمت هذه التحديات الظروف السياسية التي مر بها النظام السياسي والتي مارسها في مواجهة الأحزاب الإسلامية منها:

أ)التحديات المالية:

تدخُّل التشريعات والقوانين في تحديد الموارد المالية للأحزاب والحد من تنويع مصادر التمويل، وكيفية صرف هذه الأموال. ويعتبر هذا تدخلاً في شؤون الأحزاب الداخلية أكثر من انه رقابة حكومية وأخرها وضع يد الحكومة على جمعية المركز الإسلامي الخيرية.

ب) التحديات السياسية:

أوجدت عملية التنشئة السياسية التي مارستها الحكومات المتعاقبة من خلال وسائل التنشئة المختلفة نظرة سلبية للأحزاب في نظر المواطنين وتشويه صورة الأحزاب ومنتسبيها والتعرض للأحزاب بصورة مباشرة والتهديد، المستمر لهذه الأحزاب.

محاولات تقييد الأحزاب السياسية الإسلامية والتعددية السياسية من قبل الحكومات بعد عام 1989 من خلال قانون الاجتماعات ومنع الاحتجاجات والمسيرات الحزبية، وتشجيع الانشقاقات، وقانون الانتخابات عام 1992 قانون الصوت الواحد.

ج) التحديات القانونية:

إعطاء السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة على حساب السلطة التشريعية وهذا أثر في وضع قوانين وتشريعات تحدد من عمل الأحزاب الإسلامية ومشاركتها السياسية، او ممارسة نشاطها السياسي مثل بعض مواد قانون الأحزاب، والتأثير على إمكانية الأحزاب الإسلامية تمثيل في البرلمان بوضع قانون الانتخابات الذي ينص على الصوت الواحد واستبعد نظام التمثيل النسبي " نظام القائمة".

د) التحديات الأمنية:

لجأت الحكومات المتعاقبة إلى التصدي للمعارضة الإسلامية وافتعال القضايا ضد بعض هذه الأحزاب وقياداتها، واعتقال بعضهم، ومصادرة حريات البعض الآخر، وملاحقة بعض منتسبيها من المواطنين وفي المعاهد والجامعات، وقد يكون هناك ضغوط خارجية على النظام السياسي بشأن مواجهة الحركات الإسلامي

الخاتمة:

تنظر الحركة الإسلامية للتعددية السياسية من باب المصلحة الشرعية وإن التعددية السياسية التي مارستها الحركة الاسلامية جاءت نتيجة للضغوط الخارجية والداخلية التي واجهها النظام السياسي بعد عام 1989 والتي مهدت لقيام تعددية حزبية بعد صدور قانون الأحزاب لعام 1992 نتج عنها ضغوط على الحركة الإسلامية وتحديات سياسية من قبل النظام السياسي مثلما واجهت الحركات الإسلامية العالمية تحديات سياسية خارجية، جعلت من التعددية السياسية خيار للحركة الإسلامية في الأردن والتي سمح بها النظام السياسي مما ساهم في استقرار الحركة الإسلامية والنظام السياسي، وتدعيم شرعيتها والتصدي لما واجههما من أزمة وتحديات سياسية وغيرها، شاركت بها كافة التيارات السياسية ومؤسسات المجتمع.

– كما ساعد ظهور بعض الأحزاب الإسلامية الوسطية في الإنخراط في العملية السياسية، وتخفيف حدة المغالاه وتقبل التعددية السياسية، وتغيير مواقف بعض الجماعات الإسلامية خاصة جبهة العمل الإسلامي من الديموقراطية والتعددية.

– كذلك رفضت بعض الأحزاب الإسلامية خاصة حزب التحرير الديموقراطية والتعددية السياسية واعتبرها نظام كافر يتعارض مع المباديء الشرعية الإسلامية رغم إشتراكه في انتخابات التعددية الحزبية عام 1956.

- كما أن الحركة الإسلامية ما عدا حزب التحرير طبقت النظام التعددي وأسس المشاركة وتداول السلطة داخل إطارها التنظيمي، وبذلك فإنها تمثل واجهة وسابقة لتطبيق التعددية السياسية في كافة منظمات المجتمع المدني والأطر الحزبية الأخرى. حيث شاركت الحركة الإسلامية في الانتخابات التشريعية في كثير من مراحلها،
- كما أن الوسطية التي اتخذتها الحركة الاسلامية ولدت لديها ثقافة سياسية لا ترفض المشاركة السياسية، أو التعددية الحزبية السياسية ضمن القواعد الشرعية وبما لا يتعارض مع القرآن والسنة. حيث اتخذت الحركة الإسلامية الوسطية في نبذ المغالاه في الدين والتعامل مع الأخرين وإن هذه الوسطية لا تعني التفريط بالعقيدة واحكام الشرع وأخلاق وآداب الإسلام ونظامه فقد شارك حزب جبهة العمل الإسلامي في لجنة التنسيق للقوى والأحزاب الوطنية والإسلامية التي تختلف معها في العقيدة والأهداف.
- كما أن بعض عمليات المراجعة التي تقوم بها قيادات الحركة الإسلامية بين كل مرحلة ومرحلة مكنتهم من الابتعاد عن الغلو والتطرف السياسي ونبذ العنف وعدم اللجوء إليه كأحد المبادئ الرئيسة للحركة الإسلامية في الأردن مكنتها من الانخراط في العملية السياسية.
- ومارست الأحزاب السياسية الإسلامية شفافية ملحوظة في تدبير شوؤنها الداخلية، ونظرت للعمل الحزبي على أنه مدخل للإصلاح والتعددية السياسية. لذلك اعتمدت الأحزاب الأسلامية منهج الوسطية في فعلها السياسي وانفتاحها على مكونات الدولة .
- إن الأحزاب الإسلامية ووجودها في الوقت الحالي ضرورة للمجتمعات الإسلامية، وتقدمها كما هي ضرورة لحرية الرأي في هذه المجتمعات، وهي ضمان لعدم استفراد الحكام بالشعب[73].

التوصيات:

من أجل استقرار وشرعية النظام السياسي والحركة الإسلامية، وتعزيز التحول للديموقراطية والتعددية السياسية وتعزيز الثقة وعدم الخوف بين الطرفين، هناك مجموعة من النقاط يجب مراعاتها وهي:

المطلوب من النظام السياسي:

وضع التشريعات والقوانين التي تسهل عملية التحول للتعددية السياسية والتخفيف من هذه التحديات وضمان عدم تقييدها، وعدم النظر بحذر شديد للتعددية السياسية وإفراغها من مضمونها من خلال ما تشترط من قيود تشريعية وقانونية تقيد الحريات والحقوق الدستورية والمشاركة السياسية، وبذلك تكون النصوص التشريعية القانونية شكلية ومفرغة من مضمونها، أو توحي بأنها تستهدف تقييد تيار سياسي معين. وعدم الرضوخ للضغوط الخارجية أو الداخلية كون الحركة الإسلامية شكلت صمام أمان للنظام السياسي منذ نشأتها.

وإن من متطلبات الوسطية وجود حد أدنى من الانفتاح السياسي لدى السلطة الحاكمة وقبولها لحد أدنى من التعددية أو من الاعتراف بحق التوجهات السياسية والحركية ذات المرجعية الإسلامية في تأسيس الأحزاب السياسية(ٰ)، وممارسة المشاركة السياسية دون قيود.

المطلوب من الحركة الإسلامية:

الدستور الأردني والقوانين أعطت الحق لكافة الأحزاب بما فيها الحركة الإسلامية تشكيل الأحزاب والانخراط في العملية السياسية وفق المبادئ والأسس الدستورية والقانونية، التي يجب مراعاتها والعمل بموجبها لذلك : فأن المطلوب من الحركة الإسلامية أن تقدم نفسها كرافعة وطنية، وتقدم للسلطة الحاكمة ما يثبت أنها تسعى لاستقرار البلاد والحفاظ على أمنها وتنميتها كمطلب استراتيجي وبالتالي تعطي الدولة المبرر لدعم وتعزيز التعددية السياسية.

- وإن تقدم للسلطة الحاكمة وبشكل ملموس ما يدل على أن الحركة الإسلامية هي صمام أمان وليست مصدر قلق وخوف، وبالتالي إزالة الإحتقان والشك فيما بين السلطة الحاكمة والحركة الإسلامية لدعم الديموقراطية والتعددية السياسية.
- كما أن الحركة الإسلامية من خلال ما لديها من مخزون جماهيري يلتف حولها تستطيع تفعيل دور الجماهير لصالح خدمة المصلحة العامة للبلاد، وحث هذه الجاهير على المشاركة الفاعلة والتخفيف من سلبية الجماهير،
- كما أن على الحركة الإسلامية في الأردن مراجعة الإرث التاريخي، والتجارب السياسية السابقة والحالية للأحزاب السياسية الإسلامية وغيرها، من أجل تجنب أسباب الاخفاق والتراجع والإنطواء، وتعزيز عوامل النجاح للتجارب للتجارب السابقة، والأخذ بها والتي لا تتعارض مع مبادئها وعقيدتها.

قائمة المصادر والمراجع

([1]) القرآن الكريم، (**سورة الشورى**، الآية 38)

([2]) أسعد السحمراني(2000)، **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية**، دار النفائس، بيروت، ص 62.

عبد اللطيف عربيات، **الأمين العام السابق لجبهة العمل الإسلامي**، ندورة سياسية حول قانون الأحزاب، جريدة الرأي، 26 تشرين الثاني، 2009.

(3)Samuell Eldersveid,(1964) **Political Parties: Abehavioral unalysis, (Chicago: Bond Mchally**, P47).

(4) نعمان الخطيب،(1983) **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 20.

(5) سليم الزعبي، (1995) **الأحزاب السياسية والبرلمان التجربة الأردنية** (في) المرشد إلى الحزب السياسي (ورشة عمل) مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ص 88.

(6) سليمان الطماوي، (1979) **السلطات الثلاث في الدساتير العربية وفي الفكر الإسلامي** ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979، ص 569.

(7) فايز الربيع،(2004) **الديموقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية** ، دار الحامد للنشر، عمان، ص 67 98.

(8) قانون الأحزاب السياسية، رقم 32 لعام 1992.

(9) لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الحليم مناع العدوان(2008)، **التعددية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية 1989، 2006**، ج2، مركز الرياديين للدراسات والنشر، عمان ص 33، 44.

(10) محمد عمارة،(1997) **الإسلام والتعددية والاختلاف والتنوع في إطار الوحدة**، دار الرشاد، القاهرة.

(11) علي خليفه الكواري،(1993) مفهوم الديموقراطية الحديثة، المبادئ المشتركة للدستور، **المستقبل العربي**، عدد 173، تموز ص60.

(12) الفلاسفة والمفكرين هم: ميكافيلي، وجان بودان، وتوماس هوبز.

(13) إبراهيم دسوقي، (1973) و د. عبد العزيز الغنام، **تاريخ الفكر السياسي**، دار النجاح، بيروت، ص 226-240.

(14) Patrick Danleavy, Libral Democracy(1982) ., 14-15. ؛ R. **Dahl, Diplommas of Pluralits Democracy**, Autonomy Versus Control, New Haven: Yale University Press.

(15) محمد نور فرحات، المجلس القومي للثقافة العربيــة، الرباط، **مجلة الوحدة** س 8، عدد 91، نيسان 1992، ص 12.

(16) محسن خليل،(1987) **القانون الدستوري والنظم السياسية**، القاهرة، ص 395-396.

(17) أحمد صدقي الدجاني،(1989) **التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي** ،(في) سعد الدين إبراهيم (تحرير) التعددية السياسية والديموقراطية في الوطن العربي، ط1 منتدى الفكر العربي، عمان، ص 29.

(18) إبراهيم بدران، تعقيب على د. أحمد صدقي الدجاني، **التعددية السياسية في التراث العربي الإسلامي** ، مرجع سابق، ص 49.

(19) اسحق الفرحان، **الحركة الإسلامية والعمل السياسي في الأردن خلال نصف قرن** ، مرجع سابق، ص 74-75.

(20) أسحق الفرحان، (1996) الموقف الإسلامي من المشاركة السياسية، **مجلة الندوة**، جمعية الشؤون الدولية، مجلد7 عدد 1، شباط، ص25.

(21) عبد الحليم مناع العدوان، **التعددية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية** ، ج2، مرجع سابق، ص 35، 39.

(22) أحمد صدقي الدجاني،(1990) **وحدة التنوع وحضارة عربية إسلامية في عالم مترابط**، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص 95-96.

(23) **كلمة الأمير حسن بن طلال في إفتتاح ندوة التعددية السياسية والتحول الديموقراطي في الوطن العربي** ، (إعداد) سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص 9.

(24) نظام بركات،(1992) **الأحزاب العربية ودورها في التحولات الديمقراطية** ، المستقبل العربي، س 14، عدد 155، ص281-282.
(25) تركي الحمد،**(1992) دراسات إيديولوجية في الحالة العربية**، دار الطليعة، بيروت، ص92.

(26) أمين مشاقبة،**(2003) النظام السياسي الأردني، المسيرة الديموقراطية** ، ط7، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 257.
(27) هايل ودعان الدعجة وآخرون ،**(2004) دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية** ، (في) التنمية السياسية في الأردن، تحرير د. محمد القطاطشة، و د. مصطفى العدوان، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، ص 49 – 52.
Jean charlot: **les Partis Politi ques. Librairie Armand colin**, 1971, P.50.
(28) هاني الحوراني وآخرون، (1995)، **المرشد إلى الحزب السياسي**، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ص 92 – 93.
(29) Abdullah Hassanat (1995), **The Election Law and The Democratic Process Post Election Seminar ADiscussion of Jordan 1992 Parliamenfary Elietion, Amman Jordan**. Alurdon Al- Jadid Research center, P.16.
(30) اسحق الفرحان، **الحركة الإسلامية والعمل السياسي في الأردن خلال نصف قرن (في) الأحزاب والتعددية السياسية والتحديات المعاصرة**، مرجع سابق، ص 63-65.
(31) عبد الرحيم العكور ،**(2004) الإسلام السياسي والتحديات المعاصرة، (في) الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع والطموح**، اعمال مؤتمر، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ص 85 – 90.
(32) زيد عيادات،(1997) **الحركة الإسلامية والمشاركة السياسية، (في) الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن (مؤلف جماعي)**، مركز الأردن الجديد للدراسات ودار سندباد، عمان، ص143 – 144.
(33) عبد اللطيف عربيات، **معالم التجديد في الحركة الإسلامية في الأردن (في) الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن**، مرجع سابق، ص 131 – 132.
(34) فايز الربيع،(2004) **الديموقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 67 – 74 ؛ د. اسحق الفرحان، **الحركة الإسلامية والعمل السياسي في الأردن خلال نصف قرن** ، مرجع سابق، ص 74 – 78.
(35) هاني الحوراني، **(2004،) مسيرة الحياة الحزبية الأردنية، الواقع، المشكلات، الآفاق (في) المرشد إلى الحزب السياسي**، مرجع سابق، عمان، 1995، ص 127.
(36) محمد مصالحة، (1990) **التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دراسة تحليلية ومقارنة** ، دار وائل، عمان، ص98 ؛
(37) لقاء مع المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، عبد المجيد الذنيبات، والأمين العام لجبهة العمل الإسلامي حمزة منصور، **جريدة السبيل**، 28/ 12 – 2003/1/3.
(38) محمد الحاج، **التيار الإسلامي في الأردن، (في) الأحزاب السياسية الأردنية الواقع والطموح**، مرجع سابق، ص 77 – 84 .
(39)عبد اللطيف عربيات، مفهوم الحركة الإسلامية للتعددية الحزبية، **جريدة الرأي**، 8 أيلول 2004.
(40) عبد اللطيف عربيات، مفهوم الحركة الإسلامية للتعددية السياسية، **جريدة الرأي**، 8 أيلول 2004.
(41) سليمان صويص،(2004) **الأحزاب السياسية العربية وحقوق الإنسان مع تركيز خاص على الأحزاب الأردنية، (مؤتمر)** مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ص219.
(42) عبد الرؤوف الروابدة، (1999)، **تحديات بناء هيكلية سياسية ديموقراطية في الأردن (في) الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن**، ندوة مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ص 44 – 45.

(43) عبد الحليم مناع العدوان،(2007) **التعددية السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية**، 1921، 1989، ج1، مركز الرياديين للدراسات والنشر، عمان، ص258، 263.
-خليل الحجاج، (2001)، **تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، 1946- 1970**، المؤلف، عمان، 97-131.

(44) عوني العبيدي،(1991) **الإخوان المسملون في الأردن وفلسطين 1945-**1970، صفحات تاريخية، د.ن. عمان، ص 36-37، إبراهيم غرايبة، **جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، 1946-1991**، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان 1997، ص 47.

(45) اسحق موسى الحسيني،(1955) **الاخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية الحديثة**، ط2، دار بيروت، ، ص 146-147،

(46) عوني العبيدي، **جماعة الإخوان المسملين في الأردن وفلسطين**، مرجع سابق، ص 43- 44 .

(47) موسى الكيلاني،(1990) **الحركات الإسلامية في الأردن**، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ص 8 -10.

(48) امنون كوهين، **(1988)الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني، 1949-**1967، ترجمة خالد حسن، مطبعة القادسية، القدس، ص 206.

(49)عزمي أحمد منصور ،**(1992) مواقف بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية في الأردن من الديمقراطية والتعددية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ص 64-65.

(50) ابراهيم غرايبة، **جماعة الاخوان المسلمين في الأردن**، مرجع سابق، ص 67-69.

(51) Aruri Naser (1972), H. Jordan : Astudy inPoliticale Develo Pmet 1921 – 1965 , The Hahue, Nertherlemds :Martin us Nilhoff. Pp.99-100.

([52]) **الكفاح الإسلامي**، عدد2، تاريخ 1954/8/17 وعدد3، تاريخ 1954/8/26.

(53) سمير الحباشنة، (1991،) **في المسائل القومية الوطنية الملحة**، د. ن، عمان، ص 77-78، عوني جدوع العبيدي (1993)، **حزب التحرير الإسلامي** ، دار اللواء للصحافة، عمان ، ص 162 ، منيب الماضي وسليمان الموسى،(1959) **تاريخ الأردن في القرن العشرين**،ط1، عمان، ص 598.

(54) **مفاهيم حزب التحرير** ،(1953) منشورات حزب التحرير، مطابع الاستقلال، بيروت، ص 66-88، عوني العبيدي، **حزب التحرير الإسلامي**، مرجع سابق، ص 114- 115.

(55) L. Harris**,(1958) Jordan its People its society its culture**, Grove Press, New York, P. 83.

(56) عبد القديم زلوم،(1990) **الديمقراطية نظام كفر**، منشورات حزب التحرير، ص 5-6.

(57) عوني العبيدي، **حزب التحرير الإسلامي**، مرجع سابق، ص 99-101

(58) هاني الحوراني وآخرون،(1993) **حزب جبهة العمل الإسلامي** ، مركز الأردن الجديد، عمان؛ هاني الحوراني وآخرون، (1997) **الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن (مؤلف جماعي**) مركز الأردن الجديد ومؤسسة فريد ريش أيبرت، عمان.

(59) جمال الخطيب وخالد وليد،(2004) **الأحزاب السياسية العربية – المشهد العام (في)، الأحزاب السياسية في العالم العربي** ، الواقع الراهن وآفاق المستقبل (فعاليات مؤتمر) مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ص 181.

(60) اسحق الفرحان،(1996) **الموقف الإسلامي من المشاركة السياسية** ، سلسلة أدبيات حزب جبهة العمل الإسلامي، إصدار 6، عمان، **النظام الأساسي لحزب جبهة العمل الإسلامي**، 1995، ص 5 – 6.

(61) ناصر المعايطة، **نشأة الأحزاب السياسية**، مرجع سابق، ص 102 – 103.

(62) عزمي أحمد رشيد منصور، **مواقف بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية في الأردن من الديموقراطية والتعددية السياسية**، مرجع سابق، ص 80 – 81.

(63) رناد الخطيب عياد، (1992) **التيارات السياسية في الأردن ونص الميثاق الوطني الأردني، المطبعة الوطنية**، عمان، ص 25 – 41.

(64) **ميثاق الحركة العربية الإسلامية الديموقراطية**، دعاء، 1993، ص 6 – 7.

(65) مصطفى حمارنة، (1995) **مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، دار الأمين للنشر والتوزيع**، القاهرة، ص 69.

(66) ميثاق الحركة، **العربية الديموقراطية**، دعاء، مرجع السابق، ص 46 – 54.

(67) **التعددية السياسية رؤية إسلامية معاصرة** ، منشورات الحركة العربية الإسلامية الديموقراطية، دعاء. عزمي أحمد رشيد، **مواقف بعض الجماعات الإسلامية في الأردن من الديموقراطية والتعددية السياسية** ، مرجع سابق، ص 100 – 102.

(68) **أسماء وأمناء وعناوين الأحزاب السياسية، نشرة صادرة عن وزارة الداخلية.**

(69) جمال الخطيب،(2005) **المسار السياسي للحركة الإسلامية في الأردن** ، بحث غير منشور، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ص 9، **النظام الأساسي لحزب الوسط الإسلامي** 2001.

(70) **حزب الوسط الإسلامي، " فكرة ومنهاج"**، ط2، عمان، د. ت. ص 18 – 19.

(71) **النظام الأساسي لحزب الوسط الإسلامي 2001.**

(72) عبد الحليم العدوان، **التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية**، ج2، ص 366-367.

(73) حسان الصفدي،(2007) **تجليات مفهوم الوسطية لدى بعض الحركات الإسلامية** (في) وسطية الإسلام بين الفكر والممارسة **" أوراق عمل المؤتمر الأول عمان - 2004"**، منتدى الوسطية للفكر والثقافة، عمان.

(74) محمد سليم العوا، برهان غليون، (2004) **النظام السياسي في الإسلام**، دار الفكر، دمشق، ص 180.

(75) محمد تيم، (2004)، **الوسطية في الإطار الحزبي (في) وسطية الإسلام بين الفكر والممارسة** ، أوراق عمل المؤتمر الدولي الأول مرجع سابق، ص 53.